

أين سيَهْل "الخِلاف" السعودي والإماراتي "المسكوت عنه" في حرب اليمن بعد إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي الحُكم الذاتي

في عدن كمُقدِّمةٍ للانفِصال الذِّهائي؟ وكيف خَسِرَت "الشرعية" العاصِمَتين الرسميَّة والمُؤقَّتة؟ وهل ستكون حضرموت الذِّالِثة؟ ولماذا خرج السيِّد عبد الملك الحوثي وحركته الكاسِب الأكبر؟ إعلان المجلس الانتقالي اليمني الجنوبي المُفاجئ الحُكم الذاتي في عدن وحالة الطَّواري ليس ضربةً قويَّةً للحُكومة الشرعيَّة المُعترف بها دوليًّا التي يقودها الرئيس عبد ربه منصور هادي فقط، وإنَّما أيضًا للتَّحالف السعودي الإماراتي الذي يخوض حرب اليمن ضدَّ حركة "أنصار الله" الحوثية وحُلُفائها، ويُجَسِّد انهيارًا للحمَّة الواهية والشكليَّة في هذا التَّحالف.

السَّيول الجارفة التي اجتاحت مدينة عدن وجِوارها الأسبوع الماضي وأسفرت عن مقتل 21 شخصًا، وتدمير العديد من المُؤسَّسات والبيوت، كانت الشَّعرة التي قصَّمت ظهر بعير التَّحالف، وقطَّعت شعرة معاوية بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحُكومة الشرعيَّة في الرياض، فالشعب اليمني في عدن وجد نفسه وحيدًا دون أيِّ دعم أو خدمات، أو عمليَّات إنقاذ لمُساعدته في وجه هذه الكارثة، فنَزَلَ إلى الشَّوارع في مُظاهرات احتجاج صاخبة، وقد استغلَّ المجلس الانتقالي الانفصاليَّ حالة الغضب هذه لإعلان الخطوة الأولى والأهم لتطبيق نواياه العمليَّة في الانفِصال، أيَّ الإدارة الذاتية.

في الحقيقة إنَّ المجلس الانتقاليَّ كان القوَّة الحقيقيَّة المُسيطرَة على الأرض عسكريًّا وأمنيًّا في عدن، والآن بإعلانه حالة الطَّواري، والحُكم الذاتي، بدأ في تكريس سيطرته الإداريَّة، وإلغاء وجود المُؤسَّسات الحُكوميَّة التَّابعة لحُكومة هادي.

قوات المجلس الانتقالي باتت تُسيطر على جميع الوزارات وميناء عدن ومطارها، والبنك المركزي، ومنعت رئيس وزراء حُكومة هادي من العودة إلى عدن، وبذلك تكون حكومة الشرعيَّة خَسِرَت العاصِمَتين الأولى (منعاء)، والثَّانية المُؤقَّتة (عدن)، وبات لِزامًا عليها أن تبحث عن عاصمةٍ ثالثةٍ لنقل إداراتها إليها، وكذلك المجلس المركزي، وقد تكون مُحافطة حضرموت.

اتَّفاق الرياض الذي جرى توقيعه بين حكومة هادي والمجلس الانتقالي في تشرين ثاني (نوفمبر) الماضي

نَجح في وقف المواجهات العسكرية الدموية، بين الطرفين في عدن، ولكن لم يتم تطبيق الشق الأهم منه، أي تقاسم السلطة وحصول المجلس الانتقالي على عدّة وزارات، أيّ أنّ الاتفاق أنهى حرباً أهليّةً داخل حرب أهليّة أكبر في اليمن، ولكن عدم تطبيق بُنوده الأخرى، خاصّةً المُتعلّقة بتقاسم السلطة، أبقى النّار تحت الرماد، وجاهزةً للاشتعال لأي سبب أو ذريعة، وهذا ما حدث ويحدثُ حاليّاً.

إنّهُ صراعٌ غير مُباشر و"مسكوتٌ عنه" بين طرفيّ التحالف العربيّ في حرب اليمن، أيّ المملكة العربيّة السعوديّة التي تدعم الرئيس هادي، ودولة الإمارات التي تدعم المجلس الانتقالي الجنوبي مالياً وعسكريّاً وتُدرب قوّاته، وتَقف في خندق خطه الانفصاليّة، والّلافت أنّ طرفيّ هذا الصّراع سواءً كانوا بالأصالة أو بالإناثة، ينفون وجوده، ويدفّنون رؤوسهم في الرّمال. إنّها حلقة أخرى من حلقات تفتيت اليمن، والجنوب منه خاصّةً، الذي من غير المُستبعد أن يعود إلى عهد السّلاطين الذي كان سائداً تحت الاحتلال البريطاني قبل الاستقلال عام 1967، فدولة الشمال تتبلور بشكلٍ مُتسارعٍ، ومُعارضة خمس محافظات (حضرموت، أبين، شبوة، المهرة، وسقطرة) لبيان المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يُعلن الحُكم الذاتي يَشْهِي بالكثير في هذا المِضمار.

حركة "أنصار الله" الحوثيّة ربّما تكون الكاسِب الأكبر من هذه التطوّرات الانفصاليّة في الجنوب وما يُمكن أن يترتّب عليها من ردودٍ فعليّةٍ رافضة أو مُؤيِّدة، لأنّها تزداد قوّةً وتوسّعاً، ويسود الهُدوء مناطقها الشماليّة، واستطاعت في الفترة الأخيرة استعادة محافظة الجوف وأجزاء كبيرة من مأرب، وفوق هذا وذاك أصبحت الحركة وحُلفاءها قوّةً إقليميّةً عسكريّةً يُحسب لها ألف حساب، ولهذا لا نَسْتبعد أن يكون السيّد عبد الملك الحوثي، زعيم الحركة يَفرُكُ يديه فردّاً في أحد كُهوْفه في صعدة، وهو يُتابع ما يَجرِي في الجنوب اليمنيّ.. واللّه أعلم.

"رأي اليوم"